



تحليل اخصائي لعدد السيارات وحوادث المرور
بالمملكة العربية السعودية

الدكتور : عبدالجليل السيف

الرياض

1401 هـ

الفصل الثاني



تحليل احصائي لعدد السيارات وحوادث المرور بالمملكة العربية السعودية

الدكتور: غبد الجليل السيف *

تنقى الاحصائيات المرورية اهتماما كبيرا من جميع المسؤولين في الوزارة وذلك لتوفير القناعة بأن هذه الاحصائيات تعتبر المعلومات الاساسية لاستخدامها كخطة ومنهاج في تحديد الاتجاه الذي ينبغي أن تسير عليه الاجهزة المعنية في خطتها التنفيذية كحجم عدد السيارات التي يتم التعامل معها ونوع الحوادث وأماكن حدوثها وأسبابها وبذلك يمكن اختيار العلاج المناسب أو التعديلات الواجب ادخالها لتحقيق أقصى قدر ممكن للحد من خطورتها.

أما أسباب زيادة نسبة عدد السيارات في المملكة فهي تعزى الى ما تنعم به المملكة من نهضة عمرانية واقتصادية واجتماعية انعكست نتائجها على اقتناء اعداد كبيرة من المواطنين للسيارات وقد بدأت آثارها واضحة من خلال المقارنة لمعدل زيادة ملكية الافراد للسيارات سنة تلو الاخرى فنجد أن معدل ملكية الافراد للسيارات لعام ٩١ هي سيارة لكل ٤٨ شخص ارتفع هذا العدد لعام ١٤٠٠هـ وأصبح معدل ملكية الافراد

* مدير عام التنظيم والبرامج - وزارة الداخلية - المملكة العربية السعودية.

للسيارة هي سيارة لكل ٤ أشخاص وهذا مؤشر واضح الى حجم المشكلة والاتجاه الذى تتجه اليه هذه الاحصائيات ، كما سنراه من خلال استعراضنا لبعض الاحصائيات العالمية والعربية.

احصائيات عالمية وعربية :

نلاحظ أن عدد السيارات بالمملكة يزداد سنويا زيادة كبيرة وليست هذه الزيادة في المملكة وحدها بل هي ظاهرة عالمية فوفقاً للأحصائيات التي نشرت عن طريق المنظمات الدولية المهمة بانتاج السيارات وتوزيعها على دول العالم (مثل الاتحاد الدولى للطرق في واشنطن وجنيف وهيئة الامم المتحدة وجمعية صانعي السيارات في الولايات المتحدة ومنظمة السياحة والسيارات بلندن) نرى أن هذه الاحصائيات تؤكد أنه قد بلغ مجموع عدد السيارات المسجلة في العالم عام ١٩٦٠/٩٥ هـ (٣٢٨) مليون سيارة منها (٢٦٠) مليون سيارة صغيرة ، ٦٨ مليون ناقلات وحافلات. في حين أن مجموع هذه السيارات كان عام ١٩٦٠ هـ ٢٦١ مليون سيارة أى أن السيارات زادت في تلك الفترة من ١٩٦٠/٩٥ هـ زيادة مقدارها ٦٧ مليون سيارة وتمثل هذه الزيادة نسبة ٣٤% وفي توزيع لعدد السيارات في العالم بالمقارنة من نسبة السكان والمساحة يتبين أن امريكا الشمالية والوسطى تملك ٤٥٥ من سيارات العالم وقارة أوروبا تملك ٣٤٨% من سيارات العالم وباقي دول العالم ١٩٧% من سيارات العالم.

وعلى المستوى العربي نجد أنه خلال عام ١٩٦٠ هـ استوردت الدول العربية ٦٨٢٩١٤ سيارة والمملكة العربية السعودية تمثل الصدارة بالنسبة لجميع الدول العربية في هذا المجال حيث بلغ مجموع ما استوردته المملكة

في نفس العام (٢٩٠٢١٨) سيارة وهي تمثل نسبة ٤٢% موزعة على الشكل التالي:

عدد السيارات	جهة الاستيراد
٢٢٧٢٣٣	اليابان
٠٣٦٨٠٢	الولايات المتحدة الامريكية
٠١٥٣٩٣	المانيا الغربية
٠٠٢٨٣٦	فرنسا
٠٠١٤٣٤	المملكة المتحدة
٠٠١٢١٨	ايطاليا
٠٠٥٢٩٨	دول أخرى
٢٩٠٢١٤	المجموع

الرسم البياني يوضح العلاقة السكانية والمساحية ونسبة ما تمتلكه من السيارات



واردات الدول العربية من السيارات خلال عام ٩٦هـ ومرتبة حسب
اهميتها العددية

الدولة	عدد السيارات	عدد الشاحنات والخافلات	
السعودية	١١٣٢٩٥	١٧٦٩٢٣	٢٩٠٢١٨
الكويت	٠٤٤٤٠٧	٠٢١٦٤٧	٠٦٦٠٥٤
ليبيا	٠٣٣٩١٥	٢٩١٠٨	٠٦٣٠٢٣
الامارات العربية	٠٣١٤٨٩	٠١٧٩٣٥	٠٤٩٤٢٤
المغرب	٠٢٥٢٢٤	٠١٥٨٠١	٠٤١٠٢٥
الجزائر	٠١٨١٠٤	٠١٣١٦٤	٠٣١٢٦٨
مصر	٠١٦٤٤٣	٠٠٩٦٤٥	٠٢٦٠٨٨
سوريا	٠١٢٤٨٨	٠١١٩٢٣	٠٢٤٤١١
العراق	٠٠٢٢٠٢	٠١٦١٠٧	٠١٨٣٠٩
قطر	٠٠٧٨٦٠	٠٠٧٢٢٩	٠١٥٠٨٩
عمان	٠٠٥٦٧٣	٠٠٧٢٠٥	٠١٢٨٧٨
الاردن	٠٠٥٠٧٢	٠٠٦٥٧٧	٠١١٦٤٩
البحرين	٠٠٦٠٧٧	٠٠٤٠٦٦	٠١٠١٤٣
تونس	٠٠٣٢٠٢	٠٠٥٩٧٨	٠٠٩١٨٠
اليمن الشمالية	٠٠١٠٣٩	٠٠٤٤٨٥	٠٠٥٥٢٤
السودان	٠٠١٧٠٩	٠٠٤٥٢٩	٠٠٥٢٣٨
اليمن الجنوبي	٠٠٠٢٤٧	٠٠١٢١٤	٠٠١٤٦١
لبنان	٠٠٠٩٥٦	٠٠٠٤٢٢	٠٠١٣٧٨
الصومال	٠٠٠٢٣٧	٠٠٠٣١٧	٠٠٠٥٥٤
المجموع	٣٢٨٦٣٩	٣٥٤٢٧٥	٦٨٢٩١٤

ومن ذلك يتبين أن المملكة أكثر الدول العربية استيراداً للسيارات وتأتي في المرتبة الثانية دولة الكويت التي استوردت (٦٦٠٥٤) سيارة كما نجد أن المملكة استوردت أكثر من أربعة أمثال (٤ر٤) ما استوردته الكويت.

تحليل احصائي عن المملكة :

ومن احصائيات المرور نلاحظ أن عدد السيارات المسجلة في المملكة حتى نهاية عام ٩١ هـ (١٤٤٧٦٨) سيارة وصل عددها الى (٢٠٦٩٤٧٩) سيارة حتى نهاية عام ١٤٠٠ هـ أي زادت الى مايقرب من أربعة عشر مرة مثل ماكانت عليه عام ٩١ هـ ويتم توزيعها على النحو التالي نقل (٩٩٤ر٤٥٨) خصوصي (٩٣٩٧٣٢) أجرة (١٠٨ر٠٣٣) حافلة (٢٥٧٧٨) دراجات نارية (١ر٤٧٨).

وهذه الزيادة تمثل بلا شك اعباء كبيرة على أجهزة المرور حيث ترتب على تلك الزيادة في عدد الحوادث بالاضافة الى الاختناقات المرورية في كثير من شوارع المدن الكبيرة بالمملكة ومن أهم الاسباب التي أدت الى تلك الزيادة هي زيادة عدد السكان واتساع حركة العمران بالاضافة الى الاسباب الاقتصادية والاجتماعية أما توزيع عدد السيارات فهي كما يلي :-

النسبة بالمائة %	عدد	المنطقة
٣٢ %	٦٥٥٤٩٥	الرياض
٢٩ %	٦٠٢٦٣٩	جدة
١٥ %	٣١٢٧٩٩	الدمام
٥ %	٠٩٦٢٨٠	القصيم
٤ %	٠٨١١٩٧	مكة المكرمة
٣ %	٠٦٣٧١٣	المدينة المنورة
٢ %	٠٥٤١٨٦	الطائف
١٠ %	٢٠٣١٧٠	المناطق الاخرى
١٠٠ %	٢٠٦٩٤٧٩	المجموع

يلاحظ أن عدد السيارات المسجلة بالمملكة تتمركز بثلاث مدن رئيسية هي الرياض ٣٢% وجدة ٢٩% والدمام ١٥% ومجموعها يمثل ٧٦% من مجموع عدد السيارات بالمملكة وكنتيجة حتمية لزيادة الغير متوقعة في تعداد السيارات بالمملكة لا بد وأن يترتب على ذلك زيادة ملحوظة في عدد الحوادث فنلاحظ أن عدد الحوادث المرورية لعام ٩١هـ حادثة لكل (١٠٠) ألف نسمة ارتفع هذا العدد لعام ١٤٠٠ الى (٢١٧) حادثة لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان.

كما ارتفع عدد المصابين من ٦٥ حادثة لكل (١٠٠) ألف نسمة عام ٩١ الى ١٨٨ أصابة لكل (١٠٠) ألف نسمة عام ١٤٠٠هـ وبالنسبة لعدد القتلى نجد انها كانت لعام ٩١هـ (٨) قتلى لكل (١٠٠) ألف نسمة ارتفع هذا العدد لعام ١٤٠٠هـ فوصل الى (٣١٧) وهذه النسبة تعتبر عالية ومؤشر له خطورته في المستقبل.

السنة	عدد الحوادث	العدد لكل مائة ألف	المصابون	العدد لكل مائة الف	القتلى	العدد لكل مائة ألف
٩١	٤١٤٧	٥٩	٤٥٨٣	٦٥	٥٧٠	٦٨
٩٢	٧١٩٧	١٠٢	٦٥٣٠	٩٣	٨٣٤	١٢
٩٣	٩٨٠٨	١٤٠	٧٩٠١	١١٢	١٠٥٨	١٥
٩٤	١٠٨٩٧	١٥٥	٨٧٧١	١٢٥	١١٥٤	١٦
٩٥	١٣٤٧٥	١٩٢	١٠٥٣٢	١٥٠	١٥٩٤	٢٣
٩٦	١٥٧٠٩	٢٢٤	١١٦٠٦	١٦٥	١٩٧٥	٢٨
٩٧	١٥٧٨٥	٢٢٥	١١٤١٣	١٦٣	٢٠٣٢	٢٩
٩٨	١٨٠٥١	٢٠٩	١٤٨٢٤	١٧٢	٢٣٧٨	٢٨
٩٩	١٧٧٤٣	٢٠٦	١٦٨٣٢	١٩٥	٢٨٧١	٣٣٣
١٤٠٠	١٨٧٥٨	٢١٧	١٦٢١٨	١٨٨	٢٧٣١	٣١٧

توزيع الحوادث على مناطق المملكة :

بلغ عدد حوادث المرور لعام ١٤٠٠هـ (١٨٧٥٨) حادث وقع منها في الرياض ٨٥١٣ حادث تمثل نسبة ٤٥ر٤% من مجموع الحوادث وفي جدة وقع ٢٧٣٢ تمثل نسبة ١٤ر٦% وفي الطائف ١٠٩٣ حادث تمثل نسبة ٥ر٨% وهذه المدن الثلاثة تمثل (الرياض/جدة/الطائف) وقع فيها (١٢٣٣٨) حادث تمثل نسبة ٦٥ر٨% أى ثلثي حوادث المملكة

كما بلغ عدد المصابون بالمملكة (١٦٢١٨) مصاب خلال عام ١٤٠٠هـ منهم (٤٢٦٨) مصاب بمدينة الرياض تمثل نسبة ٢٦ر٣% وفي جدة ٣٣٨٧ مصاب تمثل نسبة ٢٠ر٩% وفي الطائف ١٢٢٨ مصاب تمثل نسبة ٧ر٦% أى أن الرياض/جدة/ الطائف تمثل ٥٤ر٨% من مجموع الاصابات في المملكة.

وبلغ عدد القتلى بالمملكة خلال عام ١٤٠٠هـ (٢٧٣١) شخص منهم ٣٨٠ قتيل في مدينة الرياض تمثل نسبة ١٣ر٩% وفي جدة ٣٤٢ وتمثل ١٢ر٥% وفي الطائف ٢٨١ تمثل ١٠ر٣% وفي الدمام ٢٩٥ تمثل ١٠ر٨% وفي مكة ٢٧٦ تمثل ١٠ر١% وبذلك تكون هذه المدن الخمس (الرياض/جدة/الطائف/الدمام/مكة المكرمة) تمثل ٥٨% من المجموع الكلي.

المنطقة		حوادث		مصابون		قتلى	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد
الرياض	٨٥١٣	٤٥ر٤	٤٢٦٨	٣٦ر٣	٣٨٠	١٣ر٩	
جدة	٢٧٣٢	١٤ر٦	٣٣٨٧	٢٠ر٩	٣٤٢	١٢ر٥	
الطائف	١٠٩٣	٥ر٨	١٢٢٨	٧ر٦	٢٨١	١٠ر٣	
أخرى	٦٤٢٠	٣٤ر٢	٧٣٣٥	٤٥ر٢	١٧٢٨	٦٣ر٣	
	١٨٧٥٨	%١٠٠	١٦٢١٨	%١٠٠	٢٧٣١	%١٠٠	

وبالرجوع الى تحليل هذه الارقام نجد أن عدد الحوادث التي وقعت خلال النهار هي ١٢٤٥٣ تمثل نسبة ٦٦ر٨% في حين أن الحوادث التي حدثت ليلاً بلغ عددها ٦٣٠٥ تمثل نسبة ٣٣ر٦% من اجمالي عدد الحوادث وان ما مجموعه نسبة ٧٣ر٤% من هذه الحوادث حدثت داخل المدن و٢٦ر٦% خارج المدن.

أنواع الحوادث وأسبابها ونوع السيارات المسببة لتلك الحوادث :

بلغ عدد حوادث التصادم بين السيارات ١١١٣٩ تمثل نسبة ٥٩ر٤% وقد بلغت حوادث دهس المشاة ٣٥١١ حادث تمثل ١٨ر٧% وحوادث الانقلاب ٢٤٥٩ حادث تمثل ٣١ر١% ومجموع الثلاثة من الحوادث المذكورة تصادم سيارات/دهس مشاه/انقلاب يمثل نسبة ٩١ر٢% من حوادث المملكة ويمكن حصر أهم الاسباب التي أدت الى ذلك في عاملين رئيسيين :-

١ - السرعة ٦٧%.

٢ - عدم التقيد باشارة المرور ١٠%.

لذلك فان السرعة وعدم التقيد باشارة المرور تمثلان ٧٧% من أسباب الحوادث. كما أن عدد السائقين المتوسطين في الحوادث المرورية خلال نفس العام بلغ عددهم ٣٠٣٥٦ سائق منهم ٨٩٦٨ لا يحملون رخص قيادة وهم يمثلون نسبة ٢٩% من السائقين المتوسطين المشتركين في الحوادث منهم ٣١٤٦ سائق لم يبلغ سنهم ١٨ سنة وهم يمثلون نسبة ١٠% من مجموع السائقين المتوسطين وان من بين هؤلاء السائقين من لا يجيدون القراءة أو الكتابة.

وقد بلغ عدد السيارات الصغيرة المشتركة في حوادث المرور لنفس العام ١١٦٠٥٠ (٥٣%) سيارة نقل صغيره بلغ عددها ٨٤٨٤ (٢٨%) وسيارات النقل ٢٢٥٠ تمثل نسبة ٧% من مجموع عدد السيارات المتورطة في الحوادث.

ماسبق عرضه هو استعراض سريع للمشاكل التي نتجت عن تزايد نسبة عدد السيارات بالإضافة الى الآثار الاقتصادية والاجتماعية فقد أحدثت هذه الزيادة آثاراً جانبية كان لها المردود السئ على سكان هذه المدن كالحسائر في الارواح والحسائر المادية والاختناقات التي حدثت في المواصلات كما أصبحت البيئة ملوثة بمخلفات هذه السيارات وبإضافة الى أن المواصلات العامة لم تتطور بالشكل المرغوب منه ولم تعد كافية لذلك ازدادت الحاجة لإنشاء طرق سريعة وكبارى وانفاق ومن أجل ذلك قد انفقت مبالغ كبيرة ربما كانت الحاجة لها أمس في بناء الكيان الاجتماعي للأسرة ومتطلباتها الحضارية من ناحية اجتماعية وثقافية.

وأخيراً تجدر الإشارة الى أن المشاكل التي تترتب على زيادة نسبة استخدام السيارات بشكل لا يتفق مع احتياجات هذه المدن واستيعابها من شأنه أن يقلل من فعاليتها وقدرتها الانتاجية بل انه مع مرور الزمن يشكل عبئاً على اقتصادها وحركتها ومواكبتها لحركة التطور الاقتصادي والعمراني.

انها الوضع ليس في المملكة العربية السعودية فحسب بل في معظم الدول العربية بصفة خاصة وهو بلا شك يتطلب وباقصى سرعة ممكنة وضع استراتيجية وخطة عمل مع الاستفادة من مشاكل وتجارب الآخرين وخاصة الدول التي مضى على تجربتها فترة طويلة وهذا لا يمكن تحقيقه الا بتضافر الجهود. ولم يعد يخفى على أحد مدى ما تبذله حكومة المملكة ممثلة في صاحب السمو الملكي وزير الداخلية وسمو نائبه في هذا الجانب من اهتمام كبير يتركز على دراسة مختلف الحلول والوسائل الوقائية لعلاج هذه المشكلة سواء بالانفاق السخى في إعادة تخطيط مدنها وفتح الشوارع واقامة الجسور والانفاق أو في مجال الدراسات والأبحاث وتناول الخبرات.